

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 أيار/مايو 2021، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) والممدّدة في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار 2555 (2020).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنّى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عموماً، رغم وقوع عدة انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وكانت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة متقلبة في ظل استمرار النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2555 (2020).

3 - وتبلغ القوة عن جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها في سياق بذلها قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بصرامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وتشكل جميع حوادث إطلاق النار عبر الخط، وكذلك عبور الطائرات والطائرات بدون طيار والأفراد للخط، انتهاكات للاتفاق. وواصلت قيادة القوة، في إطار تفاعلاتها المنتظمة مع كلا الجانبين، دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب أي أنشطة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع بينهما.

4 - وفي وقت متأخر من يوم 28 شباط/فبراير، سمع أفراد الأمم المتحدة في الموقعين 68 و 80 وفي مركز المراقبة 55 عبور طائرتين مقاتلتين خط وقف إطلاق النار من ناحية الشرق - الشمال الشرقي إلى الغرب - الجنوب الغربي، وسمعوا بعد ذلك عبور طائرة من الغرب إلى الشرق. وقرابة الوقت نفسه، رصد أفراد في مختلف المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة في منطقة العمليات قنابل مضیئة وانفجارات على الجانب برافو قدّروا أنها نيران قذائف مضادة للطائرات أطلقت من منظومات دفاع جوي



سورية خارج منطقة الحد من الأسلحة. وفي وقت متأخر من يوم 28 شباط/فبراير، أفادت مصادر علنية بغارات جوية يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي على مواقع في جنوب دمشق في محيط بلدة السيدة زينب. ولم يؤكد أي من الطرفين أي أنشطة حركية مرتبطة بهذه التقارير.

5 - وفي 16 آذار/مارس، سمع الأفراد في الموقعين 32 و 37 ومركز المراقبة 72 ومعسكر نبع الفوار، التابعة للأمم المتحدة، انفجاراً من موقع مجهول داخل منطقة عمليات القوة، ولاحظ أفراد في عدة مواقع تابعة للأمم المتحدة عدة قنابل مضيئة شرق موقع جنوب جبل الشيخ التابع للأمم المتحدة وفي محيط قرية أم باطنة على الجانب برافو. ورصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة 51 انفجارين وقعا شرق موقعهم في محيط أم باطنة، في حين رصد الأفراد في مركز المراقبة 73 صاروخين يجري إطلاقهما ونيران مضادة للطائرات شرق حرفا في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي وقت متأخر من يوم 16 آذار/مارس، نقل جيش الدفاع الإسرائيلي رسالةً إلى القوة ذكر فيها أنه "توجد في سوريا بنى تحتية مرتبطة بنقل وتخزين أسلحة إيرانية"، وأنه "على الرغم من التحذيرات العديدة بشأن الأنشطة الإيرانية في الأراضي السورية، مع التركيز على نقل الأسلحة إلى الدولة، تظل هذه الأنشطة مستمرة"، وأن "إسرائيل ستزد بشدة على كل عمليات تعبئة القوات ضد إسرائيل من الأراضي السورية".

6 - وفي وقت مبكر من يوم 22 نيسان/أبريل، أفادت مصادر علنية بأن جيش الدفاع الإسرائيلي شن غارات على مواقع الدفاع الجوي السورية في محيط دمشق وبأنه جرى إطلاق صاروخ أرض - جو من سوريا هبط في منطقة النقب في إسرائيل. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بضربات استهدفت مواقع في الجمهورية العربية السورية أصابت أربعة من أفراد القوات المسلحة السورية. وكرر جيش الدفاع الإسرائيلي تأكيد إعلانه العام السابق، وأبلغ القوة بتقديره أنه أطلق صاروخ أرض - جو من سوريا دخل "أراضي إسرائيل، بالقرب من جنوب النقب" وأنه رد بضرب "البطارية التي أطلق منها الصاروخ إلى جانب بطاريات أخرى للصواريخ أرض - جو في سوريا". وفي 22 نيسان/أبريل، شاهد أفراد الأمم المتحدة في الموقع 68 عدة رصاصات مذبذبة من الشرق - الشمال الشرقي من موقعهم، تتوافق مع نيران مضادة للطائرات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

7 - وفي وقت متأخر من يوم 5 أيار/مايو، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة 73 طائرة على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) تطلق مقذوفات باتجاه الجنوب الشرقي في المنطقة الفاصلة، ولاحظوا بعد ذلك انفجاراً في الأفق أيضاً في الجنوب الشرقي. وأفادت مصادر علنية بأن طائرة هليكوبتر تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي استهدفت موقعاً يشتبه في أنه تابع لميليشيا في محيط بلدة جباتا الخشب. ولم يؤكد جيش الدفاع الإسرائيلي هذا التقرير.

8 - وفي 10 أيار/مايو، سمع أفراد الأمم المتحدة في الموقع 10 ألف انفجارات شرق موقع الأمم المتحدة 16 في المنطقة الفاصلة. وأفادت وسائل الإعلام السورية الرسمية ومصادر علنية أخرى بأن طائرة هليكوبتر تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي شنت غارتين على منزل غرب حضر، مجاور للمنطقة الفاصلة، مما أسفر عن إصابة شخص واحد. وأكدت القوات المسلحة السورية للقوة تقارير المصادر العلنية، بما في ذلك الإصابة المبلغية. ولم يرد من جيش الدفاع الإسرائيلي تأكيد للغارتين اللتين أفيد بوقوعهما.

9 - وفي 14 أيار/مايو، سُمع الأفراد في مواقع الأمم المتحدة 27 و 80 و 85 ومركز المراقبة 54 ثلاثة انفجارات شرق مواقعهم. وبعد ذلك بوقت قصير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن ثلاثة صواريخ أُطلقت من شمال تسيل، في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، "هبط أحدها على الأراضي السورية دون أن يصل إلى الأراضي الإسرائيلية" في حين "هبط الآخران داخل الأراضي الإسرائيلية". وأبلغت السلطات السورية القوة بعلمها بالحادث، ونفت تورطها فيه، وقدرت أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً باسم داعش) هو المسؤول عن الهجوم. وأفادت مصادر علنية بأن ثلاثة صواريخ أُطلقت من الجمهورية العربية السورية باتجاه إسرائيل دون وقوع إصابات من جراء ذلك.

10 - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإلى مؤرخة 22 نيسان/أبريل (S/2021/391)، نقل الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية معلومات مفادها أنه في 22 أبريل، "أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب عدوان جديد على أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك عبر إطلاقها موجات متتالية من الصواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل استهدفت بعض المناطق في محيط العاصمة دمشق". وفي 14 أيار/مايو، نقل معلومات مفادها أنه في يوم الأربعاء 5 أيار/مايو 2021، شنت إسرائيل "عدواناً بالصواريخ استهدف المنطقة الساحلية جنوب غرب مدينة اللاذقية، ومنطقة مصياف"، مما أسفر عن مقتل مدني سوري واحد وجرح ستة آخرين، بينهم طفلٌ ووالدته. وتسبب الهجوم أيضاً في وقوع أضرار وخسائر مادية (انظر S/2021/453). وفي الرسالة نفسها، أفاد بأنه "في يوم الخميس 6 أيار/مايو، أُطلقت حوامة إسرائيلية صاروخاً من فوق الجولان العربي السوري المحتل باتجاه أحد المواقع في بلدة جباتا الخشب دون وقوع أضرار".

11 - وفي 27 آذار/مارس، رصد أفراد مركز المراقبة 54 التابع للأمم المتحدة شخصين مسلحين من الجانب برافو، قُذروا أنهما فردان من أفراد الأمن السوري يعبران خط وقف إطلاق النار شرق موقعهم، ويتحادثان مع بعض الرعاة في المنطقة، ثم يعودان إلى المنطقة الفاصلة. وفي 8 نيسان/أبريل، رصد أفراد مركز المراقبة 53 التابع للأمم المتحدة ثلاث دبابات قتال رئيسية وجرافتين تابعتين لجيش الدفاع الإسرائيلي شرق السياج التقني تقوم بإزالة جدران حجرية وأسلاك شائكة، وتعتبر بعد ذلك خط وقف إطلاق النار في محيط مركز المراقبة 53، وتدخل الغابة في كودنة في المنطقة الفاصلة. وبعد حوالي 80 دقيقة، رصد أفراد الأمم المتحدة الدبابات والجرافتين وهي تعود إلى الجانب ألفا.

12 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض أفراد القوة مرتين لقيود على التنقل في منطقتي الحد من الأسلحة على الجانبين برافو وألفا. ففي 10 آذار/مارس، رصدت دورية تابعة للقوة أربعة أفراد مسلحين في قرية أم باطنة يسدون الطرق من القرية إلى جبا وممتدة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي 19 نيسان/أبريل، منع جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي دورية تابعة للقوة لمدة 15 دقيقة من التحرك شرقاً عند تقاطع طرق جنوب غرب أودم في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. واستخدمت الدورية فيما بعد طريقاً آخر.

13 - ويشكل وجود منظومات القبة الحديدية ومنظومات المدفعية ومنظومة صواريخ متعددة الإطلاق على الجانب ألفا انتهاكات عسكرية. ووفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، يشكّل وجود أي معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة انتهاكاً.

14 - وفي 17 آذار/مارس، رصد الأفراد في الموقع 85 التابع للأمم المتحدة طائرة تحلق من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة. وفي 16 آذار/مارس، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقع 80 طائرة بدون طيار تعبر خط وقف إطلاق النار من الشمال - الشمال الغربي إلى الشمال الشرقي من موقعهم. وفي 16 أيار/مايو، رصد الأفراد في الموقعين 60 و 80 التابعين للأمم المتحدة ثلاث طائرات بدون طيار تحلق على الجانب برافو. ولم تتمكن القوة من تحديد نقطة انطلاق الطائرات والطائرات بدون طيار أو تحديد مسؤولية أي من الطرفين عنها.

15 - وواصلت القوة رصد حالات يومية لعبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وقدّرت أن هؤلاء الأفراد هم رعاة ومزارعون من المناطق المحيطة يرعون الماشية وصيادون يحملون أسلحة صيد. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يعرب عن قلقه من عمليات العبور هذه، وذكر أنها تشكل تهديداً لسلامة وأمن أفرادهم الذين يعملون على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وزاد جيش الدفاع الإسرائيلي من عملياته رداً على حالات العبور، بوسائل منها إطلاق طلقات تحذيرية في 35 مناسبة لثني الأفراد من الجانب برافو عن الاقتراب من السياج التقني الإسرائيلي.

16 - وفي 7 آذار/مارس، رصد الأفراد في مركز المراقبة 53 التابع للأمم المتحدة ستة من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي شرق السياج التقني يعتقلون مواطناً سورياً شرق موقعهم لعبوره حسب زعمهم خط وقف إطلاق النار. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه أفرج عن الشخص، إلا أنه لم يقدم معلومات تحدد على وجه الدقة وقت الإفراج ومكانه. وأبلغت السلطات السورية القوة في 10 آذار/مارس بأن جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقل واحتجز مواطنين سوريين لعبورهما حسب زعمه خط وقف إطلاق النار. وفي 11 آذار/مارس، أبلغت السلطات السورية أيضاً القوة بأن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق سراح المواطنين السوريين في المكان الذي اعتقلا فيه.

17 - واستمر دوي الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة ونيران الأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وقدّرت القوة أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى تفجيرات متحكم فيها لذخائر غير منفجرة جرت في إطار عملية لإزالة المتفجرات والتدريب تقوم بها القوات المسلحة السورية. ورصدت القوة استمرار وجود أفراد تابعين للقوات المسلحة السورية، بعضهم مسلحون، يعملون في عدة نقاط تفتيش داخل المنطقة الفاصلة في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ورصدت القوة أيضاً في عدة مناسبات وجود مدافع سورية مضادة للطائرات داخل منطقة الحد من الأسلحة.

18 - وفي الفترة من أواخر يوم 30 نيسان/أبريل إلى أوائل يوم 1 أيار/مايو، رصد الأفراد في الموقعين 60 و 68 ومركز المراقبة 56 التابعة للأمم المتحدة عدة رشقات نارية من الأسلحة الصغيرة، وانفجار ما مجموعه 11 قنبلة يدوية في موقعين للقوات المسلحة السورية وحولهما بالقرب من تل الكروم، على بعد 200 متر على الأقل جنوب مركز المراقبة 56. كما سمع الأفراد ورصدوا عدة طلقات نارية وقنابل مضيفة ورصاصات مذنبة وانفجارات في محيط مواقعهم، ولاحظ أفراد مركز المراقبة 56 تحرك 15 شخصاً مسلحاً باتجاه مجمع وإخلائهم المنطقة.

19 - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما رصدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك إطلاق النيران في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبرها وكذلك عبر خط وقف إطلاق النار، وعبور الطائرات خط وقف إطلاق النار، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد غير مأذون بهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبور طائرات بدون طيار، وكذلك مدنيين، خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وأجرت القوة اتصالات عن كثب مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّرت القوة أن الحالة الأمنية العامة على الجانب برافو ظلت متقلبة. وأفادت مصادر علنية باستمرار هجمات تشنها عناصر مسلحة مجهولة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع وأسلحة صغيرة تستهدف قوات الأمن السورية في منطقة عمليات القوة. ففي 30 نيسان/أبريل و 1 أيار/مايو، هاجمت عناصر مسلحة مجهولة بحسب التقارير موقعاً للقوات المسلحة السورية بين جبا وأم باطنة بالقرب من المنطقة الفاصلة في الجزء الشمالي من منطقة الحد من الأسلحة. وعززت القوات المسلحة السورية بحسب التقارير وجودها في محيط أم باطنة. وفي الجزء الأوسط من منطقة العمليات، رصدت القوة نشاطاً حركياً حول موقع لقوات الأمن السورية بالقرب من مركز المراقبة 56 (انظر الفقرة 18). وفي الجزء الجنوبي من منطقة العمليات، ظلت مصادر علنية تقيد بوقوع هجمات شبه يومية، تضمن بعضها استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع واغتيالات، استهدفت نقاط التفتيش والقوافل التابعة لقوات الأمن السورية، والسلطات الحكومية الأخرى، وأعضاء سابقين في جماعات المعارضة المسلحة. وأفيد بأن هذه الحوادث الأمنية استمرت في منطقة الحد من الأسلحة بما في ذلك في جاسم والمزيريب ونوى وطفس، حيث وقعت هجمات بحسب التقارير على طرق دوريات القوة أو بالقرب منها.

21 - وفي 16 آذار/مارس، أفادت مصادر علنية بأن عناصر مسلحة تابعة لقائد سابق للمعارضة شنت هجوماً على قافلة للقوات المسلحة السورية على الطريق بين الياودة والمزيريب، داخل منطقة الحد من الأسلحة، مما أسفر عن مقتل 22 فرداً وإصابة 5 آخرين. وأفادت المصادر العلنية أيضاً بأن القوات المسلحة السورية قامت فيما بعد بحشد أفراد في المنطقة، وأعقبت ذلك الاغتيالات لأفراد من أجهزة الأمن السورية ومتصالحين من الأفراد السابقين في الجماعات المسلحة في المنطقة. وأوردت المصادر العلنية تقارير عن اغتيال أفراد من قوات الأمن السورية في 15 نيسان/أبريل و 14 أيار/مايو على أيدي عناصر مسلحة مجهولة في محيط نوى وفي 21 نيسان/أبريل في غدير البستان، وهي اغتيالات أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عنها. وأوردت المصادر العلنية أيضاً تقارير تقيد بوقوع أعمال عنف في أجزاء أخرى من محافظة درعا.

22 - وفي 18 آذار/مارس، دعمت القوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تيسير عبور امرأة من الجانب ألفا إلى الجانب برافو من خلال معبر القنيطرة لحضور جنازة، ولعودتها أيضاً في 24 آذار/مارس.

23 - وتواصلت القوة تنفيذ ولايتها في سياق التدابير التي اتخذتها سلطات إسرائيل والجمهورية العربية السورية للحد من نقشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن بينها فرض قيود على حركة أفراد الأمم المتحدة وإخضاعهم لفحص إلزامي ووضعهم في الحجر الصحي بعد أي عبور بين الجانبين وأي تحرك عبر الحدود. ومنذ أوائل آذار/مارس 2020، يواصل الجانب ألفا تقييد حركة أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان عبر معبر القنيطرة، الذي لا يفتحه إلا على أساس كل حالة على حدة، مما يؤثر على الأنشطة العملية والإدارية للبعثة. وظلت القوة تتواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلق بتيسيره عبور أفراد

القوة وفريق المراقبين في الجولان عبر معبر القنيطرة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة عبور أفراد الأمم المتحدة فقط بالوثائق التي تصدرها القوة عند البوابة ألفا والعودة إلى إجراءات العبور المعمول بها.

24 - وفي 20 نيسان/أبريل، أكدت نتيجة الاختبارات أن 16 من أفراد القوة مصابون بفيروس كوفيد-19، مما أسفر عن عزل الأفراد المتأثرين. ووضعت القوة أيضا تدابير أخرى للحد من نقشي كوفيد-19، بما في ذلك العزل الصارم للوحدات وترتيب العمل عن بعد للأفراد الدوليين والموظفين الوطنيين. وحتى 17 أيار/مايو، كانت هناك 15 حالة إصابة نشطة بكوفيد-19 بين أفراد القوة، بمن فيهم الأفراد العسكريون والموظفون الدوليون وأفراد فريق المراقبين في الجولان، في حين تعافى آخرون. وفي 30 نيسان/أبريل، بدأت القوة تطعيم أفرادها، وهي عملية لا تزال جارية.

25 - وواصل الطرفان تعليق عمليات التفتيش للمواقع الخاصة بكل منهما في منطقة تحديد الأسلحة التي يقوم بها فريق المراقبين في الجولان، معلّين ذلك بكوفيد-19. ولم يوافق أي من الطرفين على آليات التفتيش التي أوصت بها القوة من أجل استئناف عمليات التفتيش، بما في ذلك التباعد البدني. إلا أن الجانبين اتفقا مؤخرا على استئناف عمليات التفتيش استنادا إلى الطرائق الجديدة المتفق عليها بين القوة والطرفين مع مراعاة سياق كوفيد-19.

26 - وفي إطار العودة إلى تنفيذ الولاية بالكامل، استأنفت القوة عملية إصلاح البراميل المستخدمة لتحديد خط وقف إطلاق النار، بما في ذلك إعادة طلائها وتجديدها، وهي عملية توقفت لأسباب أمنية وما زالت معلقة مؤقتا من جراء القيود المفروضة بسبب كوفيد-19.

27 - واستمر التقدم المحرز في عودة القوة تدريجيا إلى الجانب برفو رغم تباطؤه بفعل القيود المفروضة على أعمال البناء بسبب التدابير المتخذة للحد من نقشي كوفيد-19. وتواصلت أيضاً الأعمال الإضافية لتوسيع الموقع 60 التابع للأمم المتحدة. وبدأت القوة بناء الموقع الجديد للأمم المتحدة 86 بآء في مكان برج المراقبة السابق التابع للأمم المتحدة في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. واستمرت عملية إعادة بناء مركز المراقبة 71 التابع للأمم المتحدة ومن المقرر إنجازها وإعادة شغل المركز بحلول نهاية تموز/يوليه 2021. وبدأت أيضاً عملية إعادة بناء مركز المراقبة 57 التابع للأمم المتحدة، ومن المقرر إنجازها في آب/أغسطس 2021.

28 - وظلّت عمليات القوة تتلقّى الدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي للقوة، وظلت تحتفظ بسبعة مراكز مراقبة ثابتة ومركز مراقبة مؤقت واحد على طول خط وقف إطلاق النار. وما زال تركيز فريق المراقبين في الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

29 - وواصلت القوة تسيير دورياتها العملياتيّة الشهرية على الطرق في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، حيث نفذت 1 174 نشاطا عملياتيّا في شباط/فبراير 2021 و 1 318 في آذار/مارس 2021 و 1 166 في نيسان/أبريل 2021. وتشمل طرق دوريات القوة نحو 97 في المائة من المنطقة الفاصلة ونحو 70 في المائة من منطقة الحد من الأسلحة.

30 - وظلت حركة أفراد القوة عبر لبنان مقيّدة بسبب التدابير المتصلة بكوفيد-19 والمتطلبات الإدارية التي يفرضها لبنان. ولا يزال الطريق بين بيروت ودمشق، عبر معبر جديدة والمصنع الحدودي، وهو طريق رئيسي لإعادة تموين القوة، مفتوحا أمام النقل التجاري للبضائع.

31 - وظلت القوة ترى أن أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة ما زالوا معرضين لخطر كبير بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وبسبب التهديد المرجح الناجم عن احتمال وجود خلايا نائمة من الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل تدهور الحالة الأمنية في الجزء الأوسط من منطقة العمليات وتقلب الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي يبطئ التقدم المحرز في فتح طرق جديدة في منطقة الحد من الأسلحة.

32 - وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة على الجانبين ألفا وبرافو، إضافة إلى إجراء عمليات محاكاة وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ التي جرى تحديدها. واستمر اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة وفي قاعدة العمليات في معسكر عين زيوان وفي المقر في معسكر نبع الفوار.

33 - وحتى 17 أيار/مايو، كانت القوة تتكون من 109 1 أفراد، من بينهم 60 امرأة من حفظة السلام. والأفراد المنشورون هم أفراد من أوروغواي (211)، وأيرلندا (136)، وبوتان (3)، وتشيكيا (4)، وغانا (5)، وفيجي (151)، ونيبال (399)، والهند (199)، وهولندا (1). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة في سياق أداء مهامها مساعدة من 70 مراقبا عسكريا من فريق المراقبين في الجولان، من بينهم 14 امرأة.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

34 - في القرار 2555 (2020)، أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية أن تتخذ فوراً قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وطلب إلي أن أقدم كل 90 يوما تقريرا عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/75/297)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 14/74 بشأن الجولان السوري، مسألة البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار 338 (1973).

35 - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. والنزاع السوري يقلل بدرجة أكبر من احتمالات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تقضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعا - الجوانب المالية

36 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 291/74 ومقررها 571/74، مبلغ 63,3 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021.

37 - وحتى 14 أيار/مايو 2021، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة تبلغ 20,1 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ 2 028,8 مليون دولار.

38 - وقد سُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، في حين سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وفقاً لجدول السداد الفصلي.

خامسا - ملاحظات

39 - يساورني القلق من استمرار حدوث انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، في وقت متقلب بشكل خاص بالنسبة للمنطقة، بما في ذلك حالات انتهاك وقف إطلاق النار التي وقعت في 16 آذار/مارس و 22 نيسان/أبريل و 14 أيار/مايو وشكلت أيضاً خطراً على أفراد الأمم المتحدة. وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. وما زلت قلقاً من استمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة وإطلاق صواريخ من الجانب برافو. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واستمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على كلا الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك تحليق طائرات وطائرات بدون طيار عبر خط وقف إطلاق النار، يدعو أيضاً إلى القلق. وهذه التطورات تشكل انتهاكاً للاتفاق. وإني أحث طرفي الاتفاق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتنثال للاتفاق. وما زلت أشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصعيد وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

40 - وما زال من الحيوي أن يواصل الطرفان اتصالاتهما بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقوض الاستقرار في المنطقة. وقد أسهم تواصل القوة المستمر مع الطرفين في تهدئة التصعيد أوقات اشتداد حدة التوتر.

41 - ويظل استمرار التزام كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود قوة الأمم المتحدة أمراً أساسياً. وما زالت العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة أولوية بالنسبة لها. وإني أعوّل على استمرار كلا الطرفين في التعاون من أجل تيسير إحراز تقدم في خطط القوة للعودة التدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان تمكّنها من تنفيذ ولايتها بالكامل، بما يشمل عمليات التفتيش على كلا الجانبين. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعم تعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

42 - وبالنظر إلى الاتجاه المقلق المتمثل في استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات، فإن سلامة وأمن الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة وفريق المراقبين في الجولان يثيران قلقاً خاصاً. ولذا فمن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بأن تعمل بحرية وفقاً للاتفاق. وما زال من المهم أن يواصل الطرفان أيضاً تيسير نشر جميع الأفراد في القوة من أجل تنفيذ الولاية بفعالية.

43 - وما برح الدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها بمهمتها يشكلان عاملين رئيسيين في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وإني ممتن لحكومات أوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا على مساهماتها والتزامها وعزمها،

وعلى الروح المهنية الفائقة التي يتحلى بها أفرادها العسكريون في القوة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

44 - وأرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمرٌ ضروري. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لستة أشهر، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

45 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، الفريق إيشوار هامال، وللأفراد العسكريين والمدنيين العاملين تحت قيادته في القوة، وللمراقبين العسكريين في فريق المراقبين في الجولان، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن بكفاءة والتزام في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

